غايتهم خنق الحرية

1

غايتهم خنق الحرية

المحتويات

الملاحق

تقـــــديم

مـرة اخرى تتجـدد المواجهـة . ومرة اخـرى تعتمد الـولايـات المتحـدة الامريكية لغة التهديد والوعيد ، ومرة اخرى تستمد الجـماهيريـة من نضال اهلهـا وتاريـخ أمتها وتـراثها الـروحى القـدرة عـلى الصمـود والتحـدى ، لتتحـول الى مركـز عالمى للنضـال وتلتف حولهـا أمة العـرب من المحيط الى الخليج والمسلمون وأنصار الحرية والسلام والتقدم فى العالم .

وكعـادته يـدير معمـر القذافى المعـركة بـذكاء ليحشر المعتـدين فى زاويـة حادة .



« دولة سيئة السمعة »

لكن دولة نشأت على جماجم الهنود الحمر وبنيت على أكتاف الزنوج ـ الذين جلبوا من أوطانهم فى أفريقيا . دولة جرّبت القنبلة الذرية على بنى البشر ، دولة نصّبت من نفسها شرطيا للعالم اثر الحرب الكونية الثانية وزرعت الدنيا قواعد عسكرية تزخر بأسلحة الدمار الشامل ، دولة تتحكم فيها 400 عائلة برجوازية على المستوى المحلى وتسجل الرقم القياسى فى الجريمة والبطالة . . لا تحتاج الى ذرائع وحجج للعدوان .

مأساة هيروشيما وناجازاكى عام 1945 م وما خلفته من مئات الالاف من الضحايا والمشوهين ، حرب فيتنام وما تركته من الآم وغزو قرينادا وبنما واللاووس وكمبوديا وحصار نيكارغوا وكوبا وفلسطين والعراق والجماهيرية بعض شواهد ماثلة .

« لحكمة فى الكون إله واحد »

ولحكمة يتدافع البشر فى الأرض . . ولكن ما هذه الظاهرة الاستعمارية الإستعلائية الاستكبارية الغربية ؟ وما مصير هذه الشعوب والطبيعة والعالم بأسْره ؟ دعونا فى قراءة متأنية لعلنا نضع أصابعنا على موضع الداء فينا فإن طفلاً قد يكون مسلماً أو مسيحياً أو على الفطرة فى أقصى الأرض يسأل ثأراً لدى أمريكا فما بالنا نحن أمة العرب وما نالنا من ربة الشر يفجر الغبن فى قلوبنا حقداً مقدساً يذكى ذبابات سيوفنا الصدئة .

فهل تداعى الهنود الحمر وفتكوا بالبيض الغزاة « اليانكيين » ظلماً وعدوانا ؟ وهل سن زعيمهم « الأباش » قانونا ينص على رصد مائة دولار عن كل فروة راس عن الأمريكيين الذكور وخمسين لفروة رأس المرأة الامريكية وعشرين لفروة رأس الطفل الأمريكى ؟ وموريس بيشوب . واللندى . وبغداد . وطرابلس والشهيدتان معيتيقة والزايرة ما الذى اقترفوه ؟

« أمر دبر بليل »

فى مالطا هل كان غورباتشوف عميلاً مبتدئا للمخابرات المركزية الأمريكية بدرجة رئيس دولة أو مغفل كبير ؟ أدى المهمة وأعطى الأمبريالية الأمريكية نصراً رخيصاً لم تكن لتناله لو وقعت الحرب الكونية الثالثة أم هى طبائع الأشياء والمقدمات الخاطئة . وإذ أصبح ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى فى ذمة التاريخ يضل مصدّقاً لما تنبأ به الكتاب الاخضر قبل خمسة عشر عاماً وسيحصل الشىء نفسه فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة . الا أنه كان ايذانا بانهيار الجدار الذى طالما اعتمدت عليه شعوب العالم الثالث .

« ابجديات النظام الامريكى الجديد »

ان الولايات المتحدة الامريكية تشعر بنشوة الاستفراد بالعالم وإن من ابجديات ما تسميه بالنظام العالمى الجديد إعادة ترتيب العالم جغرافيا وسياسياً وأجتماعياً ضمانا لمصالحها .

فالأمن القومى الأمريكى يسع العالم بأسره وثروات الأرض والفضاء ملك لها وحدها فإذا اعترض ذلك نتوء أو أكمة تحجب الرؤية فلا تعدم الوسيلة لإزالتها ولقد وجدت فى مأساة (البان أمريكان) المبرر ، ولئن كنا نأسف لمصير ضحايا هذه الطائرة وغيرهم من ضحايا الارهاب لكن المسألة تختلف فى تقديرنا . إن موت (270) مواطناً من بينهم عدد من الامريكيين يثير الولايات المتحدة الامريكية وتصرف ١٧ سبعة عشر مليونا من الدولارات فى سبيل التحقيقات القضائية وتوزيع الاتهامات بين عدد من الاطراف ربما اخرهم الجماهيرية ولا يثيرها الاف الضحايا نتيجة الارهاب الصهيونى فى فلسطين والعراق . وماذا عن الطائرات المدنية الليبية والكورية والايرانية والايطالية ؟

إن ذلك يثير العجب فنحن لم نفقد ذاكرتنا بعد ولا نعتقد أن مواطناً عادياً فضلا عن مراقب محلل يحترم عقله يفوته أن المسألة ابعد من ذلك ، فلا يهم

الولايات المتحدة الامريكية ذلك فى شيء بقدر ما يحقق اهدافها الاستراتجية التى تتمحور حول إقامة أنظمة منفذه لسياساتها ولتحقيق ذلك وسائل لا تعدمها كالغزو العسكرى المباشر « غرينادا بنما » .

- تدبير الانقلابات العسكرية « العالم الثالث » .
- المساعدات المشروطة بانتهاج التعددية السياسية كمظهر من مظاهر الديمقراطية اللبرالية .
- الاتهام بأنتهاك حقوق الانسان والأرهاب والدكتاتورية .
- الحرب النفسية والأعلامية .
- الضغوط الاقتصادية عبر صندوق النقد الدولى والمصرف الدولى .
- تجميد الممتلكات المنقولة والسائلة .
- الأغراء والرشوة والتهديد « أستصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يلغى قرارها بأعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية 1991 » .

« حرب الخليج مثال حى »

تتدخل الآلة العسكرية الأمريكية وتستصدر القرار تلو القرار من مجلس الأمن الدولى وتسقط الاف الأطنان من القنابل وتقتل الالاف من البشر بعضهم يدفنون أحياء فى مخابئهم من اجل اعادة الامير الديمقراطى ! والعودة الى قواعدها فَمَنْ لبحيرة النفط وجبال الذهب ؟ ومن يعزز الديمقراطية فى الخليج العربى ؟

ذاك أمر يأتى ضمن موجهات السياسة الامريكية لكن الغاية تدمير كل قوة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تعتقد أنها تشكل تحدياً مستقبلياً ولن يقف الامر عند تدمير قدرات العراق وتحطيم البنيات الاساسية العراقية الكويتية على حد سواء فثمة مواقع اخرى فى اليمن والجزائر والجماهيرية .

« جرس فى آذان الغافلين »

إن شرعية الوراثة تعطى حق التصرف وقد ورثت الولايات المتحدة الامريكية المنطقة عن الاستعمار .

الغربي القديم وانطلاقاً من ذلك سعت لتدمير مقومات رباط ضل على الدوام يجمع شتات منطقتنا العربية كتحد نفسي طبيعي فكان لا بد من خلق نفسية مهزومة لا تتردد عن مناقشة أدق أختياراتها ، وكان لا بد من صنع تحد أخر يعمل فى الاتجاه المعاكس تماماً با لا فساح الى نشوء قومية عنصرية يُمكن لها باستجلاب الملايين من اليهود من مختلف أصقاع الأرض وتزود بالدعم المادى والعسكرى والمعنوى على حساب أمتنا العربية وهويتنا القومية وكان لابد من خلق بؤر باحياء الصيحات والدعوات الانفصالية فى مشرق الوطن ومغربه شماله وجنوبه . ينبغى أن يحصل الصهانية فى فلسطين المحتلة على كل شيء وينبغى أن يحرم العرب من كل شيء فما الذى نالة العرب من مؤتمر مدريد ؟

لقد كان الجلوس الى العدو مطلباً صهيونيا فبات مطلباً عربيا .

ونال الصهاينه دعما سخياً لبناء المستوطنات « 10 » عشره مليارات من الدولارات وبراءه دولية من العنصرية واعترافات تتوالى تباعاً من أفريقيا وأسيا وأروبا وقريباً عربياً .

إن الولايات المتحدة الامريكية لاتقبل أصدقاء فالصداقة قيمة انسانية نبيلة .

« قراءة خاصة »

دوائر صنع القرار الأمريكى لها قراءتها وللمجتمع الدولى قراءة من أجل ذلك فإن الادارة الامريكية تعمل لكل حسابة لقد أنتهت تواً من الاتحاد السوفيتي ، وثمة رائحة تهديد أوربى يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وخططها وبرامجها فلا ينبغى أن تقوم ولئن بدأ الاوربيون جادين فى إقامة وحدتهم فإن بريطانيا ترى غير ذلك ! وفى الوحدة الالمانية ملامح نشوء دولة قوية ولعوامل نفسية وتاريخية ومستقبلية أيضاً ترى الولايات المتحدة الامريكية فيها منافساً خطيراً ينبغى إفشالة أو فى أسوأ الضروف أحتواءة .

وتتباكى الادارة الامريكية ويوفد مجلس الشيوخ الأمريكى مبعوثين

للوقوف على حال الديمقراطية الذبيحة فيها أسموه « ربيع بكين » فالصين ذات المليار نسمة فى نهاية هذا القرن تمثل تنيناً أصفرا ينبعث من أعماق التاريخ يعلن عن تمسكه بالاشتراكية يعد أستفزازاً للعالم الحر !! . وتبرز فى اليابان قوة صناعية وعسكرية وأقتصادية تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية فى عقر دارها وتغزو الصناعات اليابانية الأسواق الأمريكية ويرجح الميزان التجارى لصالح اليابان ، وتلتفت الأدارة اليابانية المنظمة تبحث عن دورحولها .

« أستصدار قانون من مجلس النواب اليابانى يجيز أستخدام القوات المسلحة خارج اليابان للحفاظ على السلام فى العالم » دور منافس رغم التدجين لا ينبغى أن يقوم ! هل ينبغى أن تتوقع خلأفات تقع بين فرنسا والمانيا الدولتين المتحمستين لإقامة أوربا الموحدة ؟ وهل ستخرج للسطح قضايا ومشاكل لاحصر لها بين بعض الدول الأخرى ؟ ودول منطقة المغرب العربى وهى تسعى بخطى متأنية هل ستنجح فى مساعيها لتوحيد الحد الأدنى من قدراتها والتنسيق بين مواقفها ؟

وهذا الغزل المغاربى مع جنوب أوربا مامدى حظوظ إستمراره ؟ هل يمكن القول أن إسفيناً دُقّ فى صحراء النيجر وآخر فى قرية « لوكوربى » إحتفاء به ؟

ويجوب مناديب العواصم الغربية شرق الوطن وغربة على هدى خطى كيسنجر ما الذى يخططون له ؟

لقد نجحت التجربة الأولى اللنظام العالمى الجديد فى مختبر العراق ويتم أعتهادها وتعميمها ولم تعد حكومة العالم الجديد فى حاجة الى مرجعية سوى ماتملية عليها مصالحها :-

المعيار الامريكى بات المقياس لكل شيء فالديمقراطية تعنى التعددية والتخطيط الأقتصادى يعني اقتصاد السوق والكفاح من أجل التحرير وتقرير المصير يعنى ارهاباً وصنع التقدم التقنى يعنى السعى لامتلاك اسحلة التدمير الشامل وعلى اقطار العالم أن تلتزم تطبيق هذا المعيار والأعُدّتْ خارجه على القانون وينبغى تاديبها .

أوائل القرن الثامن عشر شهدت بدايات المواجهة العسكرية والأقتصادية بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية وتضل المدمرة « فيلادلفيا » ونشيد البحرية الامريكية شاهدين يُذكران الامريكين بحرب السنوات الاربع ويميزان موقف الأدارة الأمريكية فى تعاملها مع ثورة الفاتح منذ اللحظات الأولى ـ بعدم الأرتياح قبل أن ؛ ينتقل إلى مرحلة العداء السافر الذى ضل يتطور بتوالى الادارات الامريكية بداية من إدارة نيكسون مروراً بادارة كارتر ويصل العدوان مداه فى عهد ريغان ، ولأن استراتيجية الادارة الامريكية واحدة فهى لا تتأثر بمن يحكم الولايات المتحدة الامريكية .

ولأن المطالبة بأجلاء القواعد العسكرية وعمليات تأميم شركات النفط الاحتكارية وغيرها من التدابير وهو أمر تعودت عليه فى العالم ـ يمكن أن تتخذها أية سلطة وطنية تعزيزاً لموقفها .

لكن ظاهرة من نوع أخر غير مألوف ، وجدت الادارة الامريكية نفسها أمامها وجهاً لوجه ولم تع العقول الامريكية كنه التغير الذى هز الواقع الليبى والذى سرعان ماتحول إلى رسالة للعالم تطرح مشروعاً حضارياً يسفة كافة الاطروحات الراسمالية الاحتكارية للفرد والدولة ، يحرض الشعوب على تقرير مصيرها والسيطرة على مقدراتها وتحرير حاجاتها من كافة ـ الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتدعو كافة القوى إلى أحترام إرادة الجماهير فى التعبير عن ذاتها وممارسة سيادتها دون وصاية أونيابة ، وتبشر بنظام عالمى جديد فى السياسة والاقتصاد والاجتماع . ولان مايجرى فى الاتحاد السوفيتى (سابقاً) ويوغسلافيا وجرى فى الهند وباكستان وموجة الدعوات الشعبية فى أفريقيا وتزايد الحركات الاستقلالية وغيرها تشكل جزء من مصداقية هذا الطرح الجديد وتوضح التفسير المنطقى لمسالة السلام كغاية إنسانية ، وتضع التفريط فى الاهداف أستسلاماً لقوى البغى العالمى ، انطلاقاً من مبدأ أن الصراع العربى الصهيونى صراع وجود لاصراع حدود وأن تحرير فلسطين ليسى

مسئولية هذا الجيل وحده ، فلا ينبغى آن يحمل وزر التفريط فى حق عربى ضحت أجيال فى سبيله .

وتؤكد أن طبيعة القضية وطبيعة العدو يجعلان القبول بالمفاوضات أسلوباً للحل قبولاً بالأمر الواقع . فأية مفاوضات هى أنعكاس لموازين غير متكافأة ، إذ كيف يتم التفاوض بين كيان عنصرى ذرى مدعوم بالامكانيات

والالة العسكرية الامريكية « معاهدة الدفاع الاستراتيجية » وبين أمة مجزأة ويتم تدمير امكانياتها المادية والبشرية بواسطة الحلف الاطلسى ؟ وأية نتيجة منتظرة لا تعدو أن تكون اعترافاً بأثر من أثار الحرب الاوربية الثانية كان ينبغى أن يكون مصيره مصير سور برلين .
رسالة استوعبت نضالأت البشرية واحترمت آدمية الانسان بالقدر الذى يفجر ملكات الابداع والتألق انطلاقاً من حقه فى عرقة وتقرير مصيره انسجاماً مع مسئولية خلافتة فى الارض .

إن فى جملة الانجازات الضخمة التى تحققت بفعل الثورة والتى توجت بالتحدى الحضارى الفريد النهر الصناعى العظيم وأنعكاساتها فى المنطقة والعالم مايفسر الحملات المتتالية التى تتعرض لها الجماهيرية بهدف إسكات الصوت الأخير المتبقى الذى يحرض الأمة ويدق ناقوس الخطر ويبشر بكيان قومى جديد اذا تحقق سيلعب دوراً حساساً فى العالم والمنطقة وسيخلق موازين جديده لن تكون بالقطع لصالح الولايات المتحدة الامريكية والاستعمار الغربى الجديد .

ان الدفاع عن الجماهيرية بات مسئولية كافة القوى المحبة للسلام والتقدم والحرية وأن أولى المهمات العمل على إقامة الجبهة الشعبية العالمية لدحر الامبريالية والصهونية والفاشية الجديدة وتخليص العالم من شرورها وامام الانهيارات المتتالية تضل الدعوة الى قومية المعركة وقومية العمل الفدائى وانتهاج أسلوب الكفاح المسلح الخيار الوحيد وتضل الدعوة لبناء الدولة القومية وتأكيد عروبة فلسطين مسالة ملحة أكثر من أى وقت مضى مهما كانت التضحيات .

الأعمال العدائية والإرهابية التى قامت وتقوم بها الإدارة الأمريكية ضد الشعب العربى الليبى

منذ سنة 1969 م وبعد قيام ثورة الفاتح العظيم ، أختط الشعب العربى الليبى سبيلا ينشد الحرية تمكن خلاله من إجلاء القواعد التى كانت جاثمة فوق أرضه وضرب حلقات السيطرة على نفطه ، كما اختار نهجاً سياسياً مستقلا ينشد مناصرة الشعوب جميعاً فى إرساء الديمقراطية الشعبية المباشرة وممارسة سلطة الشعب .

وإزاء ذلك كله ، بدأت الإدارة الأمريكية تحيك المؤمرات والدسائس وتنظم العمليات الإرهابية ضد الشعب العربى الليبى من تخريب وحصار وغيره . . . فى محاولة مفضوحة منها لأثناء هذا الشعب الصغير فى عدده والقوى فى إيمانه بمبادئه عن الوقوف فى وجه الطغيان والهيمنة على مقدرات الشعب المغلوبة على أمرها .

إن الجرائم الإرهابية التى ارتكبتها الإدارة الأمريكية فى حق الجماهيرية غاية فى البشاعة ، وهى الى ذلك جرائم أكثر من أن تحصى وقد أتسعت لتشمل الميادين الأعلامية والإقتصادية والعسكرية وغيرها مهددة ليبيا فى أمنها وسيادتها ومستقبلها الحضارى الذى تسعى لبنائه بجهودها الذاتية .

ونحن أمام تعدد هذه الجرائم وتلونها فأننا سنقتصر هنا على الاشارة الى بعضها على سبيل المثال لا الحصر وبما يعرى حقيقة نوايا الإدارة الأمريكية ضد ليبيا وما قامت به أجهزتها المختلفة ومازالت تقوم به فى هذا الإطار على مدى أكثر من عشرين سنة . . معتمدين فى ذلك على الوقائع المجردة بتواريخها ومصادرها وإعترافات صانعيها ومنفذيها وشهادة من وقفوا وراءها بأية صورة من الصور ، بعيداً عن أساليب التشكيك والتخمين والتشويه . . آملين أن يعى المجتمع الدولى حقيقة مايجرى ويعى سلامة الموقف العربى الليبى وصدقه .

سنة 1972 م رفضت واشنطن إجراء حوار وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة على مستوى السفراء مع الجماهيرية .

30 / 5 / 1973 م ، أنتهكت إحدى الطائرات الأمريكية المجال الغربى الليبى أثناء مناورات الأسطول السادس .

سنة 1974 ، تم إيقاف تسليم عدد (8) طائرات (دى سي - 1309) الى ليبيا رغم دفع ثمنها البالغ (60) مليون دولار نقداً .

3 / 1 / 1975 م ، هدد وزير الخارجية الأمريكى بإمكانية إستعمال القوة ضد الدول المنتجة للنفط .

سنه 1977 م أضاف البنتاغون إسم الجماهيرية الى قائمة أعداء الولايات لمتحدة الأمريكية .

1978 م ، خاضت الولايات المتحدة حرباً إقتصادية غير معلنة ضد ليبيا بهدف تجميد صفقات الإستيراد ومن بينها طائرات البوينج للنقل المدنى .

34 / 1 / 1978 م ، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بأن ليبيا تاتى فى مقدمة الدول التى تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية إتخاذ إجراء ضدها وذلك نتيجة موقفها من القضية الفلسطينية .

خلال الفترة من 27 الى 30 / 7 / 1978 م ، أجرى الأسطول السادس الأمريكى مناورات بالقرب من المياه الإقليمية الليبية .

خلال عام 1979 م ، بدأت المخابرات المركزية الأمريكية تجنيد بعض العملاء والمرتزقة من خلال المدعور (توماس آلن تونين) رئيس محطة المخابرات المركزية فى نيودلهى حيث تم تجنيد الجاسوس محمد يوسف المقريف .

يومى 8 , 9 / 8 / 1979 م أجرى الأسطول السادس الأمريكى مناورات قرب المياه الإقليمية الليبية وذلك فى المنطقة شمال خط عرض 32 درجة و 30 ثانية مما أضطر أمانة الخارجية الى إبلاغ القائم بالأعمال الأمريكى بأن الجماهيرية ستدافع عن حقوقها فى مياهها الإقليمية .

فى 10 / 4 / 1980 م ، قامت السلطات الأمريكية بمضايقة أعضاء المكتب الشعبى العربى الليبى فى واشنطن وطردت أربعة منهم .

فى 12 / 5 / 1980 م ، تم إكتشاف خلايا أمريكية متآمرة تقوم بأعمال تجسس فى الجماهيرية قصد توسيع شقة الخلافات وتعميقها بين الولايات المتحدة وليبيا .

فى صيف 1980 م ، وضعت خطة لضرب الطائرة التى كانت تقل

الأخ معمر القذافى فى رحلة الى أوربا الشرقية وقد تم ضرب طائرة إيطالية فوق مياه أوستيكا معتقدين إنها الطائرة المقصودة .

فى مايو 1981 م ، آمر الرئيس ريچان بطرد بعثة المكتب الشعبى العربى الليبى فى واشنطن .

فى 27 / 7 / 1981 م ، مجلة نيوزويك ، نشرت معلومات مفادها أن مدير المخابرات الأمريكية (وليام كيسى) وافق على عملية مكلفة لقلب النظام فى الجماهيرية وكانت الخطة تهدف حسب بعض أعضاء مجلس النواب الأمريكى الى اغتيال معمر القذافى .

فى 8 / 8 / 1981 م ، دبر مدير المخابرات الأمريكية خطة تتضمن الدعاية الأعلانية والحرب النفسية ونشر الكراهية وحتى التصفية الجسدية ، وقد مهد لهذه الخطة أساسا الرئيس ريچان .

فى يوم 19 / 8 / 1981 م ، الساعة السابعة واثنى عشرة دقيقة صباحا ، تم الأعتداء على خليج سرت ، اذ قامت ثمان طائرات امريكية باعتراض طائرتين من طائرات السلاح الجوى العربى الليبى كانتا تقومان بالاستطلاع الروتينى فى الاجواء والمياه الأقليمية ورمت عليهما واسقطتها .

فى 31 / 8 / 1981 م ، نشرت مجلة نيوزويك مقالا تحت عنوان (الحرب غير المعلنة) جاء فيه :ـ

ان المعركة الجوية فوق البحر المتوسط سوف لن توقف الحرب غير المعلنة وان الولايات المتحدة مقتنعة بأن القذافى يعد خطرا وتهديدا للانظمة المؤيدة للغرب ولهذا السبب تحاول ادارة ريجان القبض عليه كقوة سياسية وعسكرية فعالة .

فى 17 / 10 / 1981 م ، بدأ الاسطول السادس الأمريكى مناورات عسكرية قبالة خليج سرت أمتدت حتى يوم 22 / 10 / 1981 م .

فى 16 / 2 / 1983 م ، وقع حادث جوى بين الطائرات الليبية المطاردة وطائرات أمريكية فى المجال الجوى الليبى قرب مدينة بنغازى وذلك عندما أخترقت الطائرات الأمريكية المجال الجوى الليبى قرب بنغازى بـ80 كم .

فى 17 / 2 / 1983 م ، أمر الرئيس ريجان بتحريك حاملة الطائرات النووية (نمتز) باتجاه سواحل ليبيا .

خلال سنة 1984 م تسلل عدد من الجواسيس الذين جندتهم المخابرات المركزية الأمريكية (سى أى أى) قصد القيام بعمليات القتل وأشاعة البلبلة وذلك على مجموعات وفقا للتواريخ التالية : ـ
أ) ففى 4 /2 /1984 م ، تسللت خمس مجموعات تشكلت على النحو التالى : ـ
المجموعة الأولى : سالم القلالى ، وسالم المانى .
المجموة الثانية : خالد يحى معمر ، وعبدالله الماطوقى .
المجموعة الثالثة : صالح المؤدب ، وكمال الشامى .
المجموعة الرابعة : اسامة شلوف ، وسالم عبدالسلام الحاسى .
المجموعة الخامسة : ناصر الدهره : وجمال السباعى ، وأنيس محمد الرعيد
ب) وفى ابريل من عام 1984 م ، تسللت مجموعة أخرى تلقت نفس التدريب قصد القيام بالعمليات نفسها .. وقد تشكلت من : العارف دخيل ـ مصطفى بوغراره .
جـ) فى مايو 1984 ، تسلل الجاسوس احمد ابراهيم حواس يرافقه كل من عمار الحصائرى وعلى بشير حمودة طبقا لخطة مدبرة تسهل لهم القيام باعمالهم التخريبية العدوانية حيث ضبطت معهم جوازات سفر سودانية وخرائط وأسماء شخصيات وطنية ، وقد كانت تلك الخطة تستهدف تنفيذ عدد من الاعمال الشريرة منها : ـ
تصفية عدد اربعين شخصا وهو مادلت عليه الوثائق التى ضبطت بحوزتهم .
تدمير الإهداف الحيوية ، وتسميم آبار وخزانات مياه الشرب باستخدام مادة استجلبت لهذا الغرض وقد تم ضبطها وتوثيقها لدى الدوائر القضائية .
احراق الاسواق الشعبية التى كانت مكتظة بالليبيين والعرب والاجانب ، وقد تمكنوا من حرق عدد منها مستخدمين انواعا من مختلف الإسلحة والمتفجرات العادية والبلاستيكية وقد تم ضبطها وحددت بياناتها ضمن محاضر التحقيق الذى قامت به جهة الاختصاص .

وقد اعترف أولئك الجواسيس من أعضاء المجموعات المذكورة بأنهم تلقوا تدريبيات مكثفة لتنفيذ تلك العمليات الارهابية على أيدى مسئولين في المخابرات السودانية ابآن عهد النميرى وكذلك على يدى (المسترجاك) المسئول عن محطة المخابرات المركزية الامريكية فى السودان والذى كان على اتصال مباشر برئيس التنظيم الارهابى الجاسوس المدعو محمد يوسف المقريف ورفيقه على عبدالله الضراط .

فى صيف 1985 م ، نشرت صحيفة « الواشنطن بوست » تقريراً مطولاً على صدر صفحتها الرئيسية الأولى كتبه (يوب ود وورد ، وبول ويندورفق) وقد جاء فى التقرير : -

إتخدت وزارة الخارجية الأمريكية خطوات إستثنائية فى صيف عام 1985 م بما فيها استدعاء السفير الأمريكي لدى مصر للعودة فى مهمة سرية وذلك لايقاف خطة يرعاها البيت الأبيض للقيام بهجوم عسكرى امريكى مصرى مشترك على الجماهيرية وتقضى الخطة بأن تقوم القوات المصرية بمهاجمة ليبيا وإحتلال نصف أراضيها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية واستغلال هذا الوضع لإخراج القذافى من السلطة .

وقد أوصى بهذه الخطة كل من : -

روبرت ماكفرلين مستشار شئون الأمن القومي ونائبه جون بونيد كستر والرجل الثالث فى المجلس (دونا لدفورتير) وأطلق على هذه الخطة فوق السرية للإطاحة بالنظام الشعبى فى ليبيا إسم (الزهره) .

وفى سنة 1985 م ، جندت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عملاء مرتزقة دربتهم على عدة خطط لتنفيذ عمليات لإغتيال الأخ قائد الثورة ، منها دس مادة سامة فى طعام القائد تقضى تدريجيا على مناعة الجسم وتؤدى إلى موت بطىء دون أن تظهر أعراضها بسرعة ، وقد تعرض لهذه الخطة تقرير صادر عن الوكالة نفسها فى 18/6/85 م ، تحت عنوان (تقديم الثغرات) إعترف بعدم فاعلية العملاء المأجورين ، وقد ورد هذا الإعتراف نفسه على لسان نائب مدير (السى أى أى) جون ماك ماهون .

فى عام 1986 م ، أصدر ريجان أمراً تنفيذياً حدد فيه الأول من فبراير

1986 م موعداً نهائياً للمواطنين الأمريكيين وللشركات الأمريكية بوقف جميع أوجه التعاون مع الجماهيرية .

في 24 / 3 / 1986 م ، قامت الولايات المتحدة بعدوان بحرى وجوى على خليج سرت وقد شاركت فى هذا العدوان ثلاث حاملات للطائرات .

فى 25 / 3 / 1986 م ، قامت الولايات المتحدة بمغامرة خطيرة ضد الجماهيرية ، ضاربة عرض الحائط بالأعراف الدولية ، حيث أسقطت الطائرات التابعة للبحرية الأمريكية المتواجدة فى البحر الأبيض المتوسط قبالة خليج سرت قنابلها على مواقع مدنية فى خليج سرت وعلى زورق دورية كان يقوم بمهمة روتينية وإلحاق أضرار جسيمة بخافرة بحرية أخرى كانت تقوم بنفس المهمة فى المياه الإقليمية ، وكانت المحصلة المروعة لهذه المغامرة أستشهاد طاقم الزورق الأول بالكامل وعددهم عشرة أفراد ، وفى حين أنه رغم نجاة أفراد طاقم الخافرة البحرية وعددهم 42 فرداً فقد تعقبتهم البحرية الامريكية وقتلتهم جميعاً وهم يحاولون النجاة .

فى 25 / 3 / 1986 م ، خولت الإدارة الأمريكية قائد الإسطول السادس العامل فى البحر المتوسط القيام بمهاجمة المطارات الليبية فى حالة تعرض السفن والطائرات الأمريكية للأعتداء من جانب القوات الليبية .

فى 31 / 3 / 1986 م ، قالت صحيفة الإهرام المصرية أن الولايات المتحدة إقترحت على مصر ثلاث مرات على مدى الأشهر القليلة الماضية القيام بعمل عسكرى مشترك ضد الجماهير الليبية .

فى 4 / 4 / 1986 م تابع المستر جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى جولته التى يقوم بها فى الشرق الأوسط ، فقام بزيارة لحاملة الطائرات الأمريكية « أنتربرايز » قبالة ساحل سلطنة عمان وقد ردد البحارة الأمريكيون الهتاف عندما أبلغهم بوش أن الإجراء الذى أقدم عليه الإسطول السادس الأمريكي الشهر الماضى ضد الجماهيرية الليبية لقن العقيد معمر القذافى درساً أدمى أنفه .

فى 15 / 4 / 1986 م ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدوانها الغاشم على الجماهيرية ، حيث نفذت عشرات الطائرات أو امر الرئيس

ريجان بقصف بيت العقيد معمر القذافى وقصف مدينتى طرابلس وبنغازى وأدى ذلك إلى أستشهاد مواطنين أبرياء وجرح العديد من النساء والأطفال وتدمير المبانى والمواقع الدينية المقدسة ، وقد شاركت فى هذا العدوان الآثم بريطانيا التى أنطلقت طائرات أف 111 من أراضيها ، وكان الهدف من ذلك كله بإعتراف وشهادة عدد من المسئولين الأمريكيين أنفسهم القضاء على النظام الشعبى فى ليبيا .

فقد صرح « فرنون وولترز » المندوب الأمريكى الدائم لدى الأمم المتحدة والسفير المتجول بأن الإدارة الأمريكية مصممة على مواصلة جهودها لمحاولة إسقاط هذا النظام .

فى 15 / 4 / 1986 م ، صرح وزير الدفاع الأمريكى كاسبر واينبرغر بأن المقاتلات القاذفة الأمريكية هاجمت خمسة أهداف من بينها ثكنة العزيزية التى تعتبر مقر القيادة العامة للعقيد معمر القذافى .

وبتاريخ 15 / 4 / 1986 م ، كشفت يومية الديلى ميل البريطانية نقلاً عن مصادر من واشنطن النقاب عن أن الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان دبر عملية سرية ترمى إلى الإطاحة بالنظام الشعبى فى ليبيا عن طريق الإتصال بعدد من الضباط الليبيين الموجودين فى الخارج ممن جندتهم المخابرات الأمريكية .

فى 16 / 4 / 1986 م ، قال طيارون أمريكيون أشتركوا فى الغارة على الجماهيرية أن إغتيال القذافى كان الهدف الأول للغارة .

فى ١٧ / ٤ / ١٩٨٦ م ، قالت صحيفة (ديلى ميل) فى لندن أن الرئيس الأمريكى رونالد ريجان دبر عملية سرية ترمى إلى الإطاحة بالنظام الشعبى فى ليبيا وأضافت الصحيفة أن المخابرات الأمريكية تسعى إلى الإتصال بضباط ليبيين منشقين بغية تدبير عملية ترمى إلى الإطاحة بهذا النظام وأن المخابرات رصدت اعتماداً خاصاً لتمويل هذه العملية .

فى 18 / 4 / 1986 م ، قال وزير الخارجية الأمريكى (جورج شولتز) أن قلب النظام الشعبى فى ليبيا سيكون أمراً طيباً ، وقال شولتز مرة أخرى من مكتبة بوزارة الخارجية أن أهداف الغارة الجوية تم إختيارها لتوضح للقوات الليبية المسلحة أن هدف الغارة هو الإطاحة بهذا النظام .

في 18 / 4 / 1986 م ، نسبت صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية إلى مسئولين أمريكيين كبار قولهم أن الإدارة الأمريكية أعدت البرنامج التالى : ـ

إجراء مناورات عسكرية تمهيداً لضرب أهداف حيوية .

قيام المخابرات المركزية بعمليات خاصة تهدف إلى الإطاحة بالنظام الشعبى فى ليبيا .

القيام بعمل مشترك مع فرنسا ضد ليبيا .

إيفاد مسئول أمريكى لإقناع الحلفاء فى أور وبا لفرض حصار أقتصادى على ليبيا .

خلال عام 1986 م ، شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملة تضليلية سرية غير عادية ، ضمن خطة سرية أعتمدت فى إجتماع سرى بالبيت الأبيض فى 14 / 8 / 1986 م ، وتقضى بإثارة البلبلة والإيحاء بأن هناك معارضة داخلية للنظام الشعبى فى ليبيا .

فى 25 / 4 / 1986 م ، كشفت مصادر غربية وثيقة الإطلاع إن أكثر من دولة أوروبية تلقت معلومات تفيد بأن الإدارة الأمريكية تخطط للقضاء على الزعيم الليبى معمر القذافى عن طريق الإغتيال حيث جرى تدريب عناصر الفريق المخصص لهذا الغرض وكان يضم عناصر شرق أوسطية جندت من قبل المخابرات الأمريكية .

فى 26 / 4 / 1986 م ، ذكرت صحيفة (التايمز) البريطانية نقلاً عن مسئولين أمريكيين أن الهجوم على ليبيا تم التخطيط له لتحقيق مصرع الزعيم الليبى .

فى 14 / 5 / 1986 م ، الغت وزارة الدفاع الأمريكية عقداً مع شركة فيات إيطالية لتزويد منشآت البحرية الأمريكية بحوالى 170 جرافة وآلية لأعمال التربة بحجة مشاركة الجماهيرية فى مجلس إدارة الشركة .

فى 5 / 10 / 1986 م « الواشنطن بوست » ، وزعت وزارة الخارجية الأمريكية فى 6 أغسطس الماضى ورقة عمل حول تغيير النظام الشعبى فى ليبيا .

فى 5 / 10 / 1986 م. . . . كشفت صحيفة الواشنطن بوست عن

مذكرة داخلية وزعتها وزارة الخارجية الأمريكية فى أغسطس الماضى خطة من شأنها أن تؤدى إلى إغتيال العقيد القذافى .

فى 22 / 2 / 1987 م . . نشرت كل من نيويورك تايمز الأمريكية والصاندى تايمز اللندنية تقريراً صحافياً مشتركاً عن الغارة الأمريكية على ليبيا حيث أكد « سيمور هيرش » كاتب التقرير والذى أجرى لقاءات مع أكثر من 70 مسئولاً أمريكياً أن الهدف الحقيقى للغارة لم يكن توجيه ضربة لمنشآءات الفدائيين أو المنشآءات العسكرية بل إغتيال الرئيس القذافى شخصياً .

وكشف التقرير أيضاً أن الرئيس ريجان عقد إجتماعاً خاصاً ببحث أمكانية أغتيال الرئيس القذافى بعد أن أقنعه (وليام كيس) رئيس المخابرات المركزية السابق .

فى ديسمبر 1987 م « فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 1987 م » بدأ وزير الخارجية الأمريكية جولته الأفريقية حيث زار ثمانى دول منها دول الحزام الأفريقى وحث على التعاون والتكاتف ضد ليبيا .

فى 22 / 12 / 1987 م . وصلت أول دفعة من السلاح الأمريكى إلى أنجامينا على متن طائرة (سى ـ 5 غلاسكى) . . وفى الوقت نفسه أعلنت الخارجية الأمريكية أن رونالد ريجان وافق على مساعدة عسكرية لقوات حسين حبرى قيمتها (15)مليون دولار .

فى عام 1987 م ، بدأت مجموعات المتدربين على أعمال التخريب فى التواجد بتشاد بعد أن جرى تدريبها بشكل مدروس حسب خطط عدوانية أمريكية ضد ليبيا ، حيث توفرت لتلك المجموعات ظروف العمل العدائى بما فيها فتح المعسكرات التى كان من بينها معسكر (أم سنينه) وأعداد أماكن لإيواء الخبراء العسكرين وتقديم الدعم المالى اللامحدود مع استحداث أساليب لا أخلاقية وممارسة الضغط النفسى والإرهابى على الأسرى الليبيين بتشاد .

لدرجة قتل بعضهم أمام زملائهم إذا رفضوا الإنضمام إلى تلك المجموعات وكان من بين المقتولين على سبيل المثال المقدم عبدالسلام سحبان وعقيد طيار عبدالسلام شرف الدين . ونتيجة لانتصار قوات

الرئيس إدريس ديبى والقضاء على نظام العميل حبرى فى نوفمبر 1990 م ، قامت الادارة الأمريكية بمسلسل قرصنة على أولئك الأسرى ، وفقاً لمايلى : -

فى 7 ديسمبر 1990 م ، حطت طائرة أمريكية من نوع سى 141 تحمل رقم (50280) قدمت من قاعدة راميشتاين من المانيا الغربية على مطار أنجامينا بحضور السفير الأمريكى بتشاد وتم نقل (200) أسير ليبى كرهاً على متنها إلى نيجيريا .

فى 8ديسمبر 1990 م تم نقل (450)أسيراً ليبياً بالطريقة نفسها من مطار أنجامينا إلى زائير .

تم نقل عدد (250)أسيراً عربياً ليبياً إلى الولايات المتحدة الأمريكية كرهاً بطائرة أمريكية (هركوليس) من كينيا .

وبتاريخ 16ديسمبر 1991 م كشفت صحيفة الحياة الصادرة فى لندن بأن مراسلها زار معسكراً لتدريب الليبين الذين هربتهم الولايات المتحدة الأمريكية من تشاد بولاية فرجينيا الأمريكية ، والذى يقع تحت أشراف المخابرات المركزية الامريكية ، وكانت هذه الزمر قد دربت فى تشاد تحت إشراف الكولونيل (روبرت باغ) السفير الأمريكى السابق بتشاد والذى خطط أيضاً لمشروع أيوائهم وتدريبهم فى الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بعمليات تخريب ضد الجماهيرية وهو ما أعترف به صراحة المدعو خليفة حفتر خلال المقابلة التى أجرتها معه صحيفة الحياة فى عددها الصادر فى 19 /12 /1991 م ، حيث قال صراحة أن الأمريكيين أبدوا إستعداداً كاملاً لتقديم أى نوع من التدريب للقيام بعمليات إنزال بحرى وجوى على الجماهيرية .

أولاً : موقف الجماهيرية العظمى من المعالجة القانونية للأحداث

كان بعض المواطنين الليبيين محلاً لاتهامات تتعلق بالحوادث التى تعرضت لها كل من الطائرة الأمريكية (بأن أمريكا رحلة رقم

103 A . B) فوق مدينة لوكاربى ، والطائرة الفرنسية (يو . ت . أ 772) وما أن تلقت السلطات المختصة بالجماهيرية العظمى أوراقاً تتعلق بهذه الحوادث المؤسفة حتى بادرت باتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة فى إطار ماتقضى به تشريعاتها النافذة وأحكام القانون الدولى ذات العلاقة .

وهكذا ، وحيث أن الاتهامات المثارة تستدعى التحقيق واستجلاء الوقائع فقد تقرر ، منذ يوم الثامن عشر من شهر الحرث / نوفمبر / 1991 م إتخاذ الاجراءات التالية :ـ

- ندب قاض للتحقيق فى الوقائع المنسوبة لمواطنين ليبيين .
- مناشدة كل ذى مصلحة فى فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، بمن فيهم أسر ضحايا الطائرتين المذكورتين ، تقديم مالديهم من معلومات وأدلة ، وذلك أما مباشرة لقاضى التحقيق المنتدب أو عن طريق البعثات والمكاتب الشعبية العربية الليبية .
- التأكيد على تقديم كافة التسهيلات والضمانات اللازمة لكل من يرغب فى الادلاء بشهادته أو تقديم معلومات تساعد قاضى التحقيق فى الوصول إلى الحقيقة .
- الاعلان عن الاستعداد التام للتعاون مع السلطات القضائية المعنية بما يمكّن من الكشف عن الحقيقة التى تهم الجميع وتشمل ذلك دعوة قضاة ومحامين من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكل ذى مصلحة للمشاركة فى أعمال التحقيق كدليل على جدية الاجراءات ونزاهتها .

وقد وردت هذه الاجراءات فى بيان صادر عن أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل بتاريخ الثامن عشر من شهر الحرث / نوفمبر / 1991 م وتقررت استناداً الى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية الصادرين فى الثامن والعشرين من شهر الحرث / نوفمبر / 1991 م والى قانون اعادة تنظيم المحكمة العليا رقم 6 لسنة 1982 والى القانون رقم 15 لسنة 1976 م بشأن نظام القضاء . ولاتختلف أحكام هذه التشريعات بالخصوص عن نظيراتها فى تشريعات الدول الغربية التى صيغت أحكام التشريعات الليبية منذ أكثر من ربع قرن على هداها .

وترى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى أنها ، وبهذا النهج ستصل الى اظهار الحقيقة وتحديد المسؤوليات ، فالأمر يتعلق ، خلال هذه المرحلة بالوقائع وتحديدها وليس بحكم القانون وتوقيع العقوبات على الأفعال المثارة فى حالة ثبوتها . وبإظهار الحقيقة وتحديد الوقائع وتوافر الأدلة تتم الاحالة للقضاء فى إطار العقوبات المقررة ، وهى عقوبات أشد من تلك المنصوص عليها فى مجمل التشريعات الجنائية الحديثة .

ثانياً : الاجراءات الليبية وأسسها القانونية

(1)مباشرة الأختصاص القضائى

لقد عرضنا سلفاً للاجراءات القانونية المتخذة بشأن الاتهامات المثارة . وتقوم هذه الاجراءات على تولى السلطات القضائية الليبية معالجة هذه الاتهامات تطبيقاً للتشريعات النافذة .

وقد تثير هذه المباشرة للاختصاص القضائى الوطنى التساؤلات أخذا فى الاعتبار الأبعاد الدولية للأحداث وتعدد اطرافها ، ومع ذلك فان مايقضى به القانون الليبى بالخصوص شأنه شأن غيره من التشريعات الجنائية الحديثة لايختلف عن أحكام القانون الدولى ذات العلاقة . فحيث يتعلق الأمر بمتهمين ليبيين داخل البلاد ، فان الاختصاص القضائى الوطنى لايطرح أية تساؤلات طبقاً للقانون الليبى . إذ أن أحكام القانون الجنائى الليبى يمتد سريانها الى الجرائم المرتكبة فى الخارج ، وبشكل أكثر تحديداً على الجنايات والجنح التى يرتكبها الليبيون فى الخارج (مادة 5 عقوبات) .

وكل ليبى إرتكب ، وهو خارج البلاد ، فعلاً يعتبر جناية أو جنحة طبقاً للقانون الليبى تتم معاقبته وفقاً لهذا القانون اذا عاد إلى البلاد شريطة أن يكون الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذى إرتكب فيه الفعل (مادة 6 عقوبات) .

وهكذا ، وحيث يتعلق الامر باتهام مواطنين ليبين داخل البلاد بإرتكاب جرائم بالخارج يعود للسلطات الليبية إتخاذ الاجراءات الجنائية المناسبة ضدهم ، إذا رأت أن الظروف تستدعى ذلك وإخطار الدول المعنية الأخرى اعتزامها مباشرة إختصاصها القضائى . وتختص السلطات القضائية الليبية باجراءات التحقيق مستعينة بما قد أجرى من تحقيقات أخرى والاحالة للقضاء أن كان لها مقتضى . ولا وجود لأى تعارض بين أحكام القانون الجنائى الداخلى السابق عرضها وقواعد القانون الدولى .

إن من الأفكار التقليدية للقانون الدولى ضرورة صيانة قدر من النشاط للدولة لايستطيع القانون الدولى أن يتدخل فيه فتتأكد بذلك ذاتيتها . وكانت هذه الأفكار وراء مفهوم الاختصاص المطلق الذى أبرزه عهد عصبة الأمم (مادة 13 / 8) ثم مفهوم السلطان الداخلى للدولة الوارد بميثاق الأمم المتحدة (مادة 2 / 7)

وليس فى أحكام القانون الدولى الاتفاقى مايمس من هذه المفاهيم .

ومن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بقمع الأفعال والجرائم الماسة بسلامة الطيران المدنى« إتفاقية طوكيو سنة 1963 الخاصة بالجرائم والأفعال الأخرى التى ترتكب على متن«الطائرة » يضاف لذلك اتفاقية لاهاى سنة 1970 المتعلقه بقمع جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ، واخيراً اتفاقية مونتريال سنة 1971 الخاصة بقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدنى .

لاشك بأنه تم ابرام اتفاقية طوكيو لحل مسألة تنازع الاختصاص القضائى .

هذا الا أن اتفاقية طوكيو لاصلة لها إلابالجرائم المرتكبة عندما تكون الطائرة فى حالة طيران أو أثناء وجودها فوق أعالى البحار أو فى مكان آخر خارج اقليم أية دولة . وليس فى الوقائع المعلنة مايظهر حدوث الجرائم المدعى بها فى الحالات والمجالات المشار اليها . وعليه وأيا كانت أحكام اتفاقية طوكيو المتعلقة بالاختصاص القضائى فانها غير ذات علاقة بالاتهامات المثارة .

وتم ابرام اتفاقية لاهاى سنة 1970 بهدف معالجة قصور اتفاقية طوكيو فيما يتعلق بالاستيلاء غير المشروع على الطائرات .
واذا كانت هذه الاتفاقية قد تناولت هى الأخرى مسألة الاختصاص القضائى ساعية الى توسيعه قياساً على أحكام اتفاقية طوكيو ، إلا أنها تعد هى الأخرى غير ذات صلة بالأحداث المثارة ، بل بأحداث خطف الطائرات .
وتبقى اتفاقية مونتريال لسنة 1971 هى الخاصة بقمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدنى . ومرة أخرى فلقد تم اعداد هذه الاتفاقية بروح معالجة قصور اتفاقيتى طوكيو ولاهاى وتأمين أكبر قدر من الحماية للطائرة وهى فى الخدمة (منذ بدء اعداد الطائرة حتى مضى « 24 »ساعة على الهبوط) أو فى حالة طيران . (مادة 11) .
وسعت الاتفاقية الى توسيع الاختصاص القضائى ضماناً لمعاقبة الجانى هذا الا أن الاتفاقية ألزمت الدول المتعاقدة باتخاذ الاجراءات اللازمة لفرض إختصاصها القضائى فى حالة تواجد المتهم فى اقليمها ولم تقم بتسليمه . وفوق ذلك فإن أحكامها لاتمس - وبصريح النص - بأى اختصاص جنائى تتم مباشرته طبقاً للقانون الداخلى (مادة 5 .
وألزمت الاتفاقية الدولة التى يوجد الجانى أوالمتهم فى إقليمها بالقبض عليه والتحقيق معه ومحاكمته بنفس الطريقة التى تتبعها فى أية قضية ذات طابع خطير فى حكم قانون تلك الدولة (مادة 6 ـ و مادة 7)
إن مثل هذه النصوص لاتختلف عن أحكام القانون الداخلى السابق ذكرها ولا وجود فى الواقع فى القانون الدولى ـ وهو القائم على تأكيد سيادة الدول وسلطانها الداخلى ما ينال من الاختصاص القضائى الوطنى .

(2) طلب تسليم المتهمين وأحكام القانون الداخلى والدولى بالخصوص

ورد فى البيانات والمواقف المعلنة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشكل خاص طلب تسليم متهمين ليبيين . ولاوجود فى القانون

الداخلى أو القانون الدولى لأى سند يبرر مثل هذا الطلب أو الاستجابة له .

لقد سار القانون الليبى على نفس النهج الذى سارت عليه أغلب التشريعات فى دول العالم الأخرى من عدم جواز تسليم المواطنين .

وطبقاً لنص المادة 493 /مكررة أفقرة د من قانون الاجراءات الجنائية الليبى الصادر فى 28 من شهر الحرث / نوفمبر / 1953 م فان من شروط التسليم :

الا يتعلق طلب التسليم بمواطن ليبى

وقد تمت مراعاة هذا الشرط فى اتفاقيات تسليم المجرمين التى أبرمتها الجماهيرية العظمى مع دول أخرى ليس من بينها فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الامريكية ـ ونصت هذه الاتفاقيات على عدم جواز تسليم مواطنى الدولة التى يطلب منها التسليم ، الأمر الذى يؤكد عدم جواز تسليم الدولة لمواطنيها مما يعد تطبيقاً صحيحا لمبدأ سيادة الدولة على أقليمها ويحقق الانسجام مع قواعد القانون الدولى العام فى هذا الشأن .

ولاشك بأن مبدأ تحقيق العدالة وعدم افلات المطلوب تسليمه من العقاب بالتجائه الى دولته ، يوجب على الجماهيرية العظمى أن تتولى هى تقديمة الى المحاكمة أمام قضائها من أجل الأفعال المنسوب إليه أرتكابها فى الاقليم الأجنبى .

ولذلك تنص القوانين الجنائية لمختلف الدول على امكان محاكمة مواطنيها عن الأفعال التى ارتكبوها خارج الاقليم اذا عادوا اليه بعد ارتكابها دون أن يحاكموا أمام القضاء الأجنبى الذى وقعت الجريمة فى دائرة سلطانه .

وهذا ماوردفى القانون الليبى على النحو السابق ذكره (مادة 6 قانون عقوبات) .

وبهذا فقد حقق القانون الليبى التوافق فى منهجه بأخذه بالأحكام والقواعد المستقرة فى القانون الدولى العام بخصوص تسليم الأشخاص المطلوب تسليمهم من دول أخرى وما أنتهجه فى تشريعاته .

الداخلية بعدم السماح للمطلوبين من الافلات من المحاكمة والعقاب اذا ثبت ادانتهم عما هو منسوب اليهم من أفعال ارتكبت خارج الاقليم .

واستناداً الى ماسلف ، فانه لا سند للاستجابة الى طلب التسليم باعتبار أن ذلك يتعارض مع مبدأ السيادة من ناحية ، ومع ماتضمنه التشريع الداخلى من ناحية ثانية .

كذلك فإن هذا يتفق مع قواعد القانون الدولى فى غياب أى اتفاقية دولية تلزم الجماهيرية العظمى بالتسليم .

وفى الواقع لا وجود فى المعاهدات الدولية ذات العلاقة مايسند طلب التسليم أو الاستجابة له . وتعد اتفاقية مونتريال سنة 1971 من أكثر الاتفاقيات المتعلقة بسلامة الطيران صلة بالأحداث ، وذلك على النحو المشار اليه عند معالجة مسالة الأختصاص القضائى .

واذا كانت تلك الاتفاقية قد اعتبرت الجرائم التى تناولتها ضمن الجرائم الخاضعة للتسليم ، الا أن هذا التكييف مرتبط ـ بنص الاتفاقية ـ بوجود معاهدة تسليم قائمة بين الدول المعنية تدرج هذه الجرائم ضمن الجرائم الخاضعة للتسليم (مادة 8 / 1) .

ولم تذهب الاتفاقية لفرض أية التزامات جديدة على الدول خارج ما التزمت به فى معاهدات تسليم سارية بل أن الاتفاقية أكدت وفى أكثر من موقع على مراعاة الشروط التى يقضى بها قانون الدولة التى يطلب منها التسليم ، (مادة 3 / 1 ـ و ـ 8 / 2) وهكذا ، وحيث يتعلق الأمر بطلب تسليم مواطنين ليبيين يمنع قانون الاجراءات الجنائية الليبى الاستجابة له على النحو السالف ذكره ، فان الامتناع عن هذا التسليم يعد منسجماً مع مجمل القواعد الدولية والداخلية ذات العلاقة .

وليس فى موقف الجماهيرية العظمى السابق عرضه مايخالف ممارسات ومواقف الدول وأحكام الاتفاقيات الدولية .

فالولايات المتحدة الامريكية تقر بحق الدول التى عقدت معها اتفاقيات تسليم مجرمين بأن تمتنع عن تسليم مواطنيها (الاتفاقية المعقودة مع فرنسا ، سنة 1909) ، واعمالاً لهذه الاتفاقية امتنعت المحكمة العليا عن تسليم مواطنين (قضية فالنتين سنة 1936) ، ولما ارادت الولايات المتحدة تعديل هذا الوضع ، عدلت الاتفاقية المعقودة مع فرنسا سنة 1970 م ، وتمثل التعديل فى العدول عن الحظر المطلق على تسليم المواطنين ، وجعل ذلك رهناً بالسلطة التقديرية للدولة المطلوب التسليم منها .

مؤدى ماتقدم أن الولايات المتحدة الامريكية تسلم بحق الدول الأخرى فى الامتناع عن تسليم مواطنيها ، وأعمالاً لقاعدة المعاملة بالمثل فقد امتنعت بدورها عن تسليم مواطنيها .

اما بريطانيا ، فانها تتطلب للتسليم وجود اتفاقية تسليم مجرمين ، أو اتفاقية خاصة بكل حالة على حدة .

أما فرنسا ، فهى بحسب تشريعها الداخلى تمانع فى تسليم المواطنين والرعايا الفرنسيين وكذلك ألمانيا حيث يحظر تشريعها ذلك .

وتسلم الاتفاقيات الدولية المعقودة بشأن تسليم المجرمين أو التى تتضمن أحكاماً تتعلق بتسليم المجرمين بحق الدولة المطلوب منها التسليم بالامتناع عن تسليم مواطنيها .

وبيان ذلك كما يلى : -

1 - الاتفاقية الاوروبية لتسليم المجرمين (لعام 1957 م) المادة السادسة بند (1 /أ)
2 - نموذج اتفاقية تسليم المجرمين التى اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14سبتمبر 1990 م (المادة4 /أ) .

3 ـ تدل الاحصائيات على أن مجموع 163 اتفاقية لتسليم المجرمين ، نصت 98 منها على استثناء المواطنين من التسليم صورة مطلقة ، فى حين نصت 57 منها على اعطاء الدولة المطلوب اليها التسليم سلطة تقديرية فى رفض تسليم مواطنيها ، واقتصرت ثمانى (8) معاهدات فقط على النص على التسليم دون اعتبار لجنسية الشخص المطلوب تسليمه

4 ـ تضمنت المبادىء التى اصدرتها اللجنة القانونية الاستشارية للدول الافرواسيوية فى مؤتمرها الرابع (1961) التسليم بحق الدولة المطلوب منها التسليم فى ان تمتنع عن التسليم بالنسبة لمواطنيها .

وفى مجال الاتفاقيات التى تنظم تأثيم بعض الجرائم الدولية ومكافحة ارتكابها السابق ذكرها مثل اتفاقية لاهاى بشأن منع خطف الطائرات (1970) واتفاقية مونتريال بشأن قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدنى (1971) ، فانها قد عالجت الحالات التى تمتنع فيها الدولة عن تسليم الشخص المطلوب منها تسليمه ، ولم تفرض التزاماً بالتسليم وانما اقتصرت على النص على التزام الدولة بأن تتخذ الاجراءات القانونية المقررة لمساءلة الشخص المطلوب تسليمه .

فى اطار ما تقدم ، يسوغ القول بأن امتناع الدولة عن تسليم مواطنيها يشكل قاعدة يقرها المجتمع الدولى ، وتقننها الاتفاقيات الدولية ، على أن يكون التزام الدولة باتخاذ الاجراءات القانونية لمحاكمة مواطنيها بديلاً عن الالتزام بالتسليم .

ثالثاً : ـ الاجراءات العملية التى اتخذتها سلطات التحقيق الليبية

ماأن تلقت الجهات المختصة الأوراق المتعلقة بالأحداث المؤسفة حتى أحيلت هذه الاوراق لسلطات التحقيق التى باشرت على الفور اختصاصاتها القضائية .

وهكذا تم استجواب جميع المتهمين والتحقيق معهم وفقا لما تقضى به التشريعات النافذة . كذلك طلبت ، من خلال القنوات السياسية المعروفة ، التحقيق وسماع شهادة شهود بعض العناصر فى الخارج . على أن القيام بالتحقيق على الوجه الصحيح يتطلب قانونا الاطلاع على كل الوثائق ومحاضر التحقيق المتعلقة بالأحداث المشار اليها ، ويكون هذا الاطلاع من خلال الحصول على صور رسمية من هذه الاوراق أو التمكين من الاطلاع عليها أو عقد لقاء بين مختلف جهات التحقيق المعنية لبحث الامر فى نطاق القانون .

وهذا ماطالبت به الجهات القضائية الليبية المنتدبة للتحقيق من خلال مراسلات رسمية وجهت الى كل من النائب العام للمملكة المتحدة ورئيس هيئة المحلفين العليا لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة وقاضى التحقيق الفرنسى . على أن هذه الطلبات لم تلق حتى هذه اللحظة أية استجابة .

لقد سلكت الجهات القضائية الليبية الطريق الذى رسمته القوانين والاتفاقيات الدولية وأهابت الجماهيرية العظمى منذ احالة الاوراق اليها بالجهات القضائية المعنية أن تكون سنداً لسلطات التحقيق الليبية للوصول الى الحقيقة الكاملة . كذلك دعت كل الاطراف ذات العلاقة للتعاون فى التحقيق الجارى لاثبات نزاهة التحقيقات وسلامة الاجراءات . ان فى احترام القانون وحده ونزاهة وحيدة واستقلال السلطات القضائية ما يؤمن اظهار الحقيقة واقرار العدالة ، وتربأ الجماهيرية العظمى بالقضاء عموما مجاراة مواقف واعتبارات بعيدة عن مهامها الجليلة فى اقرار الحق والعدل .

رابعاً : ـ مواقف أخرى للجماهيرية العظمى تهدف لحل أو تجاوز ما يثار حول تنازع الاختصاص

(1) قبول التحقيق الدولى

رغم الاعتبارات المؤيدة للاختصاص القضائى الوطنى الليبى ، رأت الجماهيرية العظمى بأن الابعاد الدولية للأحداث المثارة قد تجعل من التحقيق الدولى وسيلة مناسبة للبداية فى حل الخلاف . ان الخلاف القائم حتى هذه اللحضة لا يتعلق بحكم القانون الذى يعلن الجميع الالتزام به بل بوقائع متشعبة تمتد لأكثر من دولة . ولاجراءات التحقيق طابعها القضائى وتعد الحيدة والنزاهة من أصولها الثابتة . ورغم الثقة فى حيدة الهيئات القضائية الليبية فان الرغبة فى اقناع أطراف أخرى فى نزاهة التحقيق قد دفعت لقبول التحقيق الدولى .

خاصة وقد اتجهت ممارسات الدول والمنظمات الدولية ـ وفى حالات مماثلة ـ لهذا الاجراء كلما استدعت الظروف استجلاء الوقائع قبل تسوية الخلاف نهائيا .

على أن الدخول فى مثل هذا التحقيق يستدعى قبولا مماثلا من الدول المعنية الأخرى له التى ترفض حتى هذه اللحظة تقريبا أية صيغة سلمية لتسوية النزاع على أساس القانون وقواعده الداخلية والدولية .

ولازالت الجماهيرية العظمى ترى بأن فى التحقيق الدولى ما يضمن سرد الوقائع واستخلاص المسؤوليات موضوعيا مما يمهد لتسوية الخلاف بالطرق السلمية المتاحة .

(2) - قبول الرجوع لمحكمة العدل الدولية لتحديد الجهة المختصة بالتحقيق

بدافع الرغبة فى ايجاد حل سلمى للخلاف وهو التزام فرضته المادة (33) من ميثاق الامم المتحدة ، فان الجماهيرية العظمى لم تستبعد اللجوء لمحكمة العدل الدولية باعتبارها الاداة القضائية الرئيسية للامم المتحدة . وهكذا يترك لهذه المحكمة ذات الاختصاصات القضائية والافتائية البث فى مسألة الاختصاص وتحديد الدولة أو الدول المختصة بالتحقيق .

على أن اختصاص المحكمة فى مسألة ما ومن حيث الفصل فيها منوط بارادة جميع أطراف الخلاف . ومن ناحيتها فان الجماهيرية العظمى لا تستبعد اللجوء للمحكمة المذكورة وفق الاجراءات والطرق المتفق عليها ، ولا ينال هذا الموقف من قبول الطرق السلمية الأخرى لحل المنازعات من مفاوضات ووساطة وتحقيق .

على ان الأطراف المعنية الاخرى لم تظهر حتى هذه اللحظة أية استجابة فى هذا الخصوص مما يثير التساؤلات حول استعدادها والتزامها الفعلى بتسوية الخلافات بالطرق السلمية وفق ما يقضى به ميثاق الامم المتحدة ومجمل أحكام القانون الدولى .

بيان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

تلقت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى بدهشة ، التصريحات البريطانية والأمريكية التى تتهم فيها من اسمتهم بعناصر ليبية بالتورط فى الحادث المؤسف الذى أدى الى تحطم طائرة بان امريكان سنة 1988 م ، وفى الوقت الذى تنفى فيه اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى نفيا قاطعا ايه علاقة لليبيا بالحادث المذكور أو أى علم للسلطات الليبية به ، فأنها تؤكد مجددا ادانتها للارهاب بكل أشكاله وتعرب عن تعاطف الشعب الليبى وتضامنه مع اسر الحادث المذكور .

ان دولة صغيرة نامية مثل ليبيا حينما تتهم من طرف دولة كبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، وتحتفظ بحقها الكامل فى الدفاع المشروع عن نفسها امام القضاء النزيه والمحايد ، امام منظمة الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية وغيرها .

ان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى اذ تشير الى ان لغة التهديد لاتستجيب لمعطيات العصر ، وان البديل لذلك هو الحوار ، والحجة والمنطق ، تؤكد انه لم يتم اى تصال بالسلطات القضائية المختصة فى ليبيا لاستيضاح الحقيقة والتحقق من هذه الاتهامات .

اننا ندعو الولايات المتحدة وبريطانيا الى اللجؤ الى منطق القانون والحكمة والعقل من خلال الاحتكام الى لجان تحقيق دولية محايدة او الى محكمة العدل الدولية .

.

بيان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

بتاريخ 18 / 11 / 1991 م سلم سفير ايطاليا لدى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الذى ترعى بلاده المصالح البريطانية فى ليبيا المستندات المتعلقة باتهام من اسمتهم بمواطنين ليبيز يدعى بان لهم علاقة بحادث تحطم طائرة بان امريكان رحلة رقم 103 فى اجواء اسكتلندا عام 1988 م .

وان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى بعد ان نظرت فى هذه المستندات واتضح انها ذات طبيعة قضائية وتتعلق بحادث تحطم طائرة مدنية وطلب واضح بتسليم مواطنين لاتهامهم فى هذا الحادث .

فقد قامت اللجنة باحالة هذا الطلب الى اللجنة الشعبية العامة للعدل بصفتها الجهة ذات الاختصاص التى ترعى تنفيذ القانون للنظر فيه وتقييم محتوياته من حيث الشكل والموضوع والافادة بما تقول به القوانين المعمول بها فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

بيان من اللجنة الشعبية العامة للعدل بالجماهيرية العظمى حول حادث تحطيم الطائرة الامريكية فى اجواء اسكتلندا بتاريخ 21 / 12 / 1988 م

تلقت اللجنة الشعبية العامة للعدل بتاريخ اليوم 18 / 11 / 1991 م عن طريق المكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى قرار الاتهام الصادر عن المدعى العام الاسكتلندى والمتضمن امر القبض على مواطنين ليبيين بشأن حادث طائرة (بان امريكان) فى رحلتها رقم (103) ب /1بتاريخ 21 / 12 / 1988 م فى اجواء اسكتلندا .

وبعد الاطلاع على هذا القرار وما تناولته وسائل الاعلام بالخصوص واستنادا الى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية الصادرين فى 28 / 11 / 1953 م والى قانون اعادة تنظيم المحكمة العليا رقم (6) لسنة 1982 م والى القانون رقم (15) لسنة 1976 م بشأن نظام القضاء ، فقد تقرر مايلى : -

اولا :

ندب الاستاذ : احمد الطاهر الزاوى المستشار بالمحكمة العليا قاضيا للتحقيق فى الوقائع المنسوبة للمواطنين الليبيين الوارد ذكرهما فى قرار الاتهام المشار اليه .

ثانيا :

تطلب اللجنة الشعبية العامة للعدل من كل ذى مصلحة فى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بمن فيهم اسر ضحايا الطائرة المذكورة تقديم مالديهم من معلومات وأدلة ، وذلك اما مباشرة لقاضى التحقيق المنتدب أو عن طريق البعثات والمكاتب الشعبية العربية الليبية فى الخارج .

ثالثا :

تؤكد اللجنة الشعبية العامة للعدل على استعدادها لتقديم كافة التسهيلات والضمانات اللازمة لكل من يرغب فى الادلاء بشهادته أو تقديم معلومات تساعد قاضى التحقيق فى الوصول الى الحقيقه .

رابعا :

تبدى اللجنة الشعبية العامة للعدل استعدادها للتعاون مع السلطات القضائية المعنية بما يمكن من الكشف عن الحقيقة التى تهمنا جميعا .

اللجنة الشعبية العامة للعدل

بيان اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

بتاريخ 21 / 11 / 1991 م قام سمير مملكة بلجيكا المعتمد بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى باعتبار بلده ترعى مصالح الولايات المتحدة فى الجماهيرية العظمى بتسليم مدير ادارة الشئون القنصلية بالمكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى وثيقة باللغة الانجليزية تتضمن اتهاما من قبل المدعى العام الامريكى بمقاطعة كولومبيا موجها ضد اثنين من الرعايا الليبيين فى حادث سقوط احدى طائرات شركة بان أمريكان عام 1988 م فوق لوكربى باسكتلندا .

ولقد نظرت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى فى هذه الوثائق التى اتضح انها ذات طبيعة قانونية ورأت اللجنة احالتها الى اللجنة الشعبية العامة للعدل للنظر فيها وتقييمها من حيث الشكل والموضوع دراستها وتحليلها بعد ترجمتها والتصرف وفق ماتمليه قوانين الاجراءات الجنائية والعقوبات فى ليبيا .

وسيقوم المكتب الشعبي للاتصال الخارجى والتعاون الدولى بابلاغ سفير مملكة بلجيكا برد أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل .

23 / 11 / 1991 م .

بيان اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

اطلعت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى على البيانات الصادرة عن كل من الولايات المحتدة الامريكية والمملكة المتحدة وكذلك فرنسا .

وبعد ان تمت دراسة هذه البيانات تؤكد اللجنة على مايلى :

اولا :

أكدت ليبيا علناً وتعيد ذلك أمام الرأى العام العالمى إن سياستها تناهض كافة إشكال الإرهاب وكافة العمليات الإرهابية التى تستهدف المدنيين الأبرياء وأنها لم ولن ترتبط بأية مجموعة مهما كانت مسمياتها تقوم بهذا العمل غير الإنسانى ، لأن ليبيا ذاتها كانت ضحية للإرهاب وأن العالم سيتأكد يقيناوبشكل عملى محدد وواضح من هذه السياسة .

كما ان الجماهيرية الليبية تذكر بانها لن تسمح باستخدام اراضيها أو مواطنيها فى عمليات ارهابية .

ثانيا :

برغم ما انطوت عليه بعض البيانات من لغة غير ودية فان ليبيا اقتناعا منها بان العدل فى العالم هو شى واحد تود التذكير بان السلطات الليبية المختصة قد تسلمت نص الاتهامين الموجهين لمواطنين ليبيين من كل من رئيس هيئة المحلفين العليا لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة والنائب العام للمملكة المتحدة وكذلك البيان الفرنسى بطائرة دى سى 10

الفرنسية ، وان ليبيا سوف تتعامل مع المستندات المذكورة بروح ايجابية بناءة .

ثالثا :

وفى هذا الصدد قامت ليبيا بمخاطبة المدعين سالفى الذكر وبموجب كتاب رسمى صادر عن قاضى التحقيق المكلف من قبل السلطات المختصة طالبا فيه اما الاطلاع على محاضر التحقيق المتعلقة بالحادث المؤسف لطائرة بان امريكان 103 التى سقطت فوق لوكربى او بتحديد موعد للقاء مع المدعين المذكورين لمباشرة مايلزم من تحقيقات وصولا للحقيقة

رابعا :

ان كافة الطلبات التى تقدمت بها كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وكذلك الجمهورية الفرنسية سوف تلقى كل عناية حيث ان السلطات الليبية المختصة ستقوم بفحصها والتعامل معها بكل جدية وبما يتفق مع مبادىء الشرعية الدولية بما فى ذلك حقوق السيادة واهمية تحقيق العدالة للمتهمين والضحايا .

وان ليبيا ترحب بامكانية حضور لجنة من رجال القانون العرب والدوليين لمتابعة سير التحقيق .

خامسا :

ان ليبيا تنظر بايجابية للانفراج الدولى وما اشاعه من مناخ يرسخ السلم والامن الدوليين ويؤدى الى بروز نظام دولى جديد تتساوى فيه جميع الدول ويتم فيه احترام حرية الشعوب واختياراتها وتتأكد فيه مبادىء حقوق الانسان وشرعة الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى .

28 / 11 / 1991 م

بيان
اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

1 ـ قامت الادارة الامريكية والحكومة البريطانية باصدار بيان بتاريخ 27 الحرث 1991 م متعلق بالحادث المؤسف الذى أدى الى تحطم طائرة بان امريكان رحلة رقم (103) فوق قرية لوكربى ، وهو بيان يؤكد نية مبيتة لتحقيق أهداف سياسية تستهدف النظام السياسى الشعبى بالجماهيرية .

إن استخدام وسائل الاعلام سبيلاً للتخاطب لا يساعد على حل المشاكل بين الدول ، وهو سبيل فى التعامل لا يمكن إقراره فى العلاقات الدولية ذلك ان الحوار عن طريق القنوات الدبلوماسية هو الاسلوب الامثل والانجح .

ولما كان البيان المشترك الامريكى / البريطانى قد قفز الى الاحكام وانبأ عن نية مبيتة تبيت للعدوان ، وفرض شروطاً محددة فانه لا يستند الى الشرعية الدولية أو القانون الدولى ويخالف ميثاق الأمم المتحدة .

أن قرار إتهام ليبيين فى حادث تفجير طائرة بان امريكان (103) لا يستند الى اية ادلة او براهين ، وأن ادانتهما المسبقة عن طريق الاعلام ودون محاكمة عادلة يخالف ما استقر عليه فى كافة الدساتير ومواثيق حقوق الانسان وهو « ان المتهم برىء حتى تثبت ادانته » أى ان هذا مجرد اتهام تحاول الادارة الامريكية والحكومة البريطانية ان تقنع العالم عن طريق البيانات ووسائل الاعلام بانه ادانة وحكم قضائى بات .

2 ـ ان موضوع حادث طائرة بان امريكان (103) اذا كانت المسألة تتعلق بتطبيق القانون وفقاً لاجراءات قضائية ، فان الجماهيرية ترى ان يتم التحقيق فى الموضوع ـ متى تعلق بليبيين ـ وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية الصادر فى سنة 1953 م وذلك عن طريق قاض ليبى للتحقيق ، وتقبل الجماهيرية ان يشترك معه فى التحقيق قضاة من امريكا وبريطانيا للتأكد من سير الاجراءات بنزاهة وبشكل سليم . .

وللمنظمات الدولية وجمعيات حقوق الانسان واسر الضحايا إرسال مراقبين أو محامين لحضور التحقيق ، كما ان لهذه الدول أن تطلع على سير التحقيق لأى مهمة اخرى تتطلب ذلك .

وسوف يأخذ قاضي التحقيق فى اعتباره الحصول على التحقيقات التى سبق اجراؤها فى خصوص الحادث بما فى ذلك التحقيقات التى تمت فى اسكتلندا وولاية كولومبيا .

وستتعاون الجهات المختصة فى الجماهيرية مع المحققين الاسكتلنديين والامريكيين تعاوناً كاملاً للوصول الى الحقيقة .

ان اتخاذ اى من الاجرائيين المشار اليهما اعلاه يقف حائلا دون ـ القفز مباشرة لاصدار حكم على افراد بالمخالفة لقاعدة معترف بها فى جميع دساتير العالم ومواثيق حقوق الانسان من ان المتهم برىء الى ان تثبت ادانته .

أما اذا كانت المسألة تتعلق بخلافات سياسية بين الجماهيرية من جهة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة اخرى ـ وهو مانعتقده ـ فان بحث امر هذا الخلاف يجب ان يتم على اساس ميثاق الأمم المتحدة ، ذلك الميثاق الذى يحرم العدوان أو التهديد به ، والذى يدعو الى حل الخلافات بالطرق السلمية بما فيها التفاوض فاذا تعذر الحوار المباشر لكون العلاقات الدبلوماسية غير قائمة بين الجماهيرية وكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ـ بقيامهما من جانب واحد بقطع تلك العلاقات ـ فان الحوار يمكن ان يتم عن طريق طرف أو اطراف اخرى فى نطاق الامم المتحدة .

3 ـ ان عدم القبول بأى من الوسيلتين المشار اليهما ، والاتجاه الى سبيل البيانات واستخدام وسائل الاعلام لا يؤثرفحسب على الراى العام بشكل خاطىء وغير صادق ، بل أن له مفعوله المؤثر على المحققين والقضاة والمتهمين اذ يمنع المحققين من ان يقوموا بالتحقيق فى ظروف نزيهة ومحايدة ويمنع القضاة من ان يقوموا بمحاكمة عادلة ، ويحجب عن المتهم توفر محاكمة عادلة ومنصفة له وهو ما يتعارض مع الحقوق الأساسية للإنسان .

ومن ناحية اخرى فان اسلوب البيانات التى ترقى الى درجة الانذار واملاء الشروط ، يخالف بشكل واضح ميثاق الأمم المتحدة ، وهو أسلوب لا يمكن قبوله أو اقراره فى العلاقات الدولية ذات السيادة .

4 ـ ان الجماهيرية باصدارها هذا البيان ترى انها قد وضحت حقيقة الموقف فى خصوص حادث طائرة بان امريكان (103) المؤسف وأنها تتمسك بتطبيق وسيادة القانون دون اجحاف بحق من سلط عليهم الاتهام أو حق الضحايا المأسوف عليهم وعائلاتهم وذويهم . . كما انها تتمسك بقواعد العلاقات الدولية المعترف بها دون اجحاف بسيادة اى من تلك الدول .

2 من شهر الكانون 1991 م

مذكرة من اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

تابعتم بلا شك التصريحات الصادرة من حكومتى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والتى تتهم من اسمتهم (بعناصر ليبية) بالمسئولية عن الحادث المؤلم الذى ادى الى تحطم (طائرة بان ام) عام 1988 م (فوق اسكتلندا) .

وفى الوقت الذى اعلنا فيه استغرابنا لصدور مثل هذه التصريحات التى تحمل إتهاماً . وتهديداً فى الوقت الذى تشهد فيه العلاقات الدولية وفاقا بين الدول يؤدى الى ارساء قيم الحوار .

وصدور هذه التصريحات الرسمية عن وزارة العدل الامريكية والناطق الرسمى للبيت الابيض ، ووزير الخارجية البريطانية ، يشكل نية مبيتة وتخطيطاً مبرمجاً للعدوان على الشعب الليبي .

وقد دابت الادارات الامريكية المتعاقبة على التدخل فى الشئون الداخلية لليبيا من اجل تغيير نظامها الشعبى السياسى والاجتماعى بالقوة ، وممارسة كل الضغوط عليها والتآمر على اختياراتها السياسية والاجتماعية وارهابها والذى وصل فى احيان كثيرة الى العدوان ، متذرعة فى ذلك بحجج باطلة تفتقر الى اى دليل مادى ملموس .

وقد تحدت ليبيا عبر المواجهة التى فرضت عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، الادارات الامريكية امام الراى العام الامريكى والعالمى أن تقدم دليلاً مادياً ملموساً يؤكد إتهاماتها الا ان الادارات الامريكية فى كل مرة تفشل فى تقديم اى دليل مادى ملموس ، وتتهرب من مواجهة الحقيقة الكامنة فى زيف ادعاءاتها .

أولاً : ففى سنة 1986 م لفقت الادارة الامريكية حججاً باطلة لا تستند على اى دليل ملموس ومادى واتهمت ليبيا زوراً وبهتاناً بأنها المسئولة عن تفجير ملهى برلين وعن حادث التفجير فى مطار روما وقامت بالعدوان العسكرى الغادر ليلاً ـ دون إنتظار لنتائج التحقيق ـ على الشعب الليبى وهو نائم فى أمن واطمئنان ضاربة عرض الحائط بكل القيم الاخلاقية والانسانية فقتلت الاطفال والشيوخ والمواطنين الابرياء ، ودمرت المدارس والمستشفيات ورياض الاطفال ، وأدخلت الرعب النفسى فى قلوب النائمين من الاطفال والشيوخ والنساء بعدوانها الغادر الذى لامبرر له .

وقد تبين بعد ذلك من نتائج التحقيق فى الحادثتين المذكورتين ان ليبيا ليس لها اى علاقة بهما ، ورغم ذلك فان الادارة الامريكية لم تعتذر عن هذا العدوان ، وكأن الناس الذين قتلوا قطيع من الغنم ، على الرغم من أن العالم عبر منظماته الدولية والاقليمية والقوى الديمقراطية قد ادانت العدوان ، وبرأت الشعب الليبى ، معتذرة ومواسية ومتضامنة مع اسر الضحايا والجرحى عبر القرارات الدولية المتوالية ومنها : ـ

- قرار الجمعية العامة رقم /41 /38 الصادر فى 20 نوفمبر 1986 م .
- قرار القمة الثامنة لدول عدم الانحياز المنعقد فى هرارى عام 1986 م .
- اعلان رؤساء الدول والحكومات الافريقية فى اجتماع القمة الافريقية الدورة 22 فى يوليو 1986 م .
- بيان القمة الاسلامية رقم 21 فى دورته بالكويت عام 1987 م .

ثانياً : أن أمريكا تستغل الوضع الدولى الراهن لتنصب نفسها حكومة عالمية ، وشرطياً دولياً ، تحدد الحق والباطل ، والاخلاق والسلوك وها

هى تفاجئنا وتفاجىء العالم بتلفيق حجج جديدة واهية، واتهام ليبيا زوراً وبهتاناً مرة اخرى بعد مضى ثلاث سنوات على تحطم (طائرة بان ام) الامريكية والتى اجرت الادارة الامريكية تحقيقاً حولها .

، سمعت ليبيا ، كما سمع العالم تصريحات بعض المسئولين الامريكيين والبريطانيين بنفى علاقة ليبيا بهذه الحادثة ، وتوجيه اتهامهم لأطراف اخرى .

ولكن ، بقدرة قادر عملت الولايات المتحدة الامريكية على نقض ما نسبته للأطراف الاخرى من اتهامات ، وبرأتها واتهمت ليبيا ـ التى سبق لها ان برأتها ـ ربما لشىء لايروق للادارة الامريكية فى السياسة الليبية ، فى نية مبيتة للعدوان بهدف تغيير النظام الشعبى الديمقراطى بالقوة ، ذلك النظام السياسى الشعبى الذى لاترضى عنه الادارة الامريكية ، مخالفة فى ذلك ميثاق الأمم المتحدة الذى يحرم التهديد بالعدوان ، او العدوان والذى يدعو الى حل المشاكل بين الدول بالحوار والطرق السلمية .

وتقوم الادارة الامريكية مرة اخرى بتلفيق تهم باطلة لاتستند على اى دليل مادى ملموس ، وتقفز الى النتائج وتقرر العدوان كما جاء على لسان المسئولين الأمريكيين والبريطانيين .

ونحن ـ مرة اخرى ـ نتحدى الادارة الامريكية والبريطانية أمام الرأى العام الأمريكى والبريطانى والعالمى أن تقدما أى دليل مقنع ملموس .
ومع ذلك ، عندما علمت اللجنة الشعبية العامة للعدل من اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى التى استلمت مذكرة من الحكومة البريطانية تتهم فيها بما يسمى أثنين من الليبيين .

قامت هذه اللجنة بتعيين قاضى للتحقيق فيما نسب اليهما . وطلبت اللجنة الشعبية العامة للعدل من الادارة الامريكية والحكومة البريطانية تعيين محامين لمتابعة نزاهة وسلامة التحقيق .

كما طلبت من المنظمات الدولية والانسانية أيضاً تعيين محامين للتأكد من سلامة ونزاهة هذا التحقيق وذلك حرصاً من الجماهيرية العظمى على الوصول إلى الحقيقة كما هى ، لاكما تراها وتريدها الحكومتان الأمريكية

والبريطانية ، وهو ما يؤكد صدق نيتنا ، واستعدادنا غير المحدود فى التعاون لكشف الحقيقة .

وتعلن الجماهيرية العظمى استعدادها للتعاون مع أى جهة قضائيه دولية ومحايدة كل التعاون معها لأننا الضحية فى هذه المسألة . أما إذا كان الأمر يتعلق بعدوان جديد مبيت من قبل الادارة الامريكية والحكومة البريطانية قصد معاقبة ليبيا وتغيير نظامها السياسى الشعبى والاجتماعى بالقوة ، ومعاقبتها لمواقفها السياسية . فإننا نتوقع من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، والمجتمع الدولى والشعوب والحكومات المحبة للعدل والسلام ، والرأى العام العالمى أن يقف إلى جانب ليبيا دفاعاً عن الحق ، ودفاعاً عن ميثاق الأمم المتحدة الذى يضمن حق المساواة بين الشعوب وحقها فى اختياراتها السياسية والاجتماعية ، هذا الحق الذى تضمنه الشرائع السماوية ، ويكفله القانون الدولى وينص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

إننا إذ نضع أمامكم هذه الحقائق محددة وجهة نظرنا لنتطلع إلى موقف جماعى يضع حداً لهذا العدوان المتكرر على الشعب الليبى ، كما إننا نحتفظ بحقنا ـ ووقوفكم معنا ـ فى الدفاع عن أنفسنا طبقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، مقدرين دوركم فى الحفاظ على الأمن والسلام وإقامة عالم يتساوى فيه كبيره وصغيره ، قويه وضعيفه .

السيد / النائب العام للمملكة المتحدة

بعد التحية ، ، ،

يسعدنا أن ننهى اليكم أنه قد أحيلت الينا الأوراق المتعلقة بالحادث المؤسف الذى أدى إلى انفجار الطائرة البوينج 747 التابعة لشركة بان أمريكان أثناء قيامها برحلتها رقم (P . A . 103) فوق الاجواء الاسكتلندية يوم 21 / 12 / 1988 م . وذلك بعد أن وافقت الجمعية العمومية للمحكمة العليا على انتدابنا للتحقيق فى هذه الواقعة .

وباطلاعنا على قرار الاتهام الذى أعده السيد المدعى العام الاسكتلندى ، واتهم فيه اثنين من المواطنين الليبيين بتدبير هذا الحادث وتنفيذه وبعث به اليكم وصدر بمقتضاه أمركم إلى مأمورى الضبط القضائى فى بريطانيا لالقاء القبض عليهما ، تبين لنا أنه وان كان القرار المشار إليه قد تضمن الحيثيات التى أدت إلى إصدار هذا الأمر وفقاً لمعلومات حصل عليها المحقق ، إلا أن هذا القرار يترتب عليه وفقاً للمادة السادسة من قانون العقوبات الليبى الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1953 م والتى تقضى بمعاقبة كل ليبى إرتكب وهو خارج ليبيا فعلاً يعتبر جناية أو جنحة فى هذا القانون بمقتضى أحكامه اذا عاد إلى ليبيا وكان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذى إرتكبه فيه ، نقول يترتب عليه ضرورة أن يتم التحقيق مع المذكورين ثم تقديمهما إلى المحاكم الجنائية المختصة فى حالة كفاية الادلة لمعاقبتهما .

وتعلمون سيادتكم أن القيام بهذا التحقيق على الوجه الصحيح قانوناً يتطلب الاطلاع على كل الوثائق ومحاضر التحقيق المتعلقة بهذا الحادث المؤلم وهو ما نأمل أن يتحقق عن طريقكم اما بتزويدنا بصور رسمية على هذه الأوراق ، واما بإصدار أمركم بتمكيننا من الاطلاع عليها ، واما بتحديد موعد للقاء بيننا وبينكم لبحث الأمر فى نطاق القانون .

نشكركم سلفاً على حسن تعاونكم .

أحمد الطاهر الزاوى

المستشار بالمحكمة العليا والمنتدب للتحقيق

السيد / رئيس هيئة المحلفين العليا لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية

بعد التحية : .

يسعدنا أن ننهى اليكم أنه قد أحيلت الينا الأوراق المتعلقة بالحادث المؤسف الذى أدى إلى إنفجار الطائرة البوينج 747 التابعة لشركة بان أمريكان اثناء قيامها ، برحلتها رقم (P .A 103) . فوق الاجواء الاسكتلندية يوم 21 / 12 / 1988 م ، وذلك بعد أن وافقت الجمعية العمومية للمحكمة العليا على انتدابنا للتحقيق فى هذه الواقعة .

وباطلاعنا على قرار الاتهام المرفق بالاوراق والذى يتضمن اتهام اثنين من المواطنين الليبيين بتدبير هذا الحادث وتنفيذه ، تبين لنا أنه وان كان القرار يترتب عليه وفقا للمادة السادسة من قانون العقوبات الليبي الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1952 م والتى تقضى بمعاقبة كل ليبى إرتكب وهو خارج ليبيا فعلاً يعتبر جناية أو جنحة فى هذا القانون بمقتضى أحكامه ، اذا عاد الى ليبيا ، وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى أرتكب فيه .

نقول يترتب عليه ضرورة أن يتم التحقيق مع المذكورين ثم تقديمهما فى حالة كفاية الأدلة إلى المحاكم الجنائية المختصة لمعاقبتهما .

وتعلمون سيادتكم أن القيام بهذا التحقيق على الوجه الصحيح قانوناً يتطلب الاطلاع على كل الوثائق ومحاضر التحقيق المتعلقة بهذا الحادث المؤلم وهو ما نأمل أن يتحقق عن طريقكم اما بتزويدنا بصور رسمية فى هذه الأوراق . واما باصدار أمركم بتمكيمننا من الاطلاع عليها . واما بتحديد موعد للقاء بيننا وبينكم لبحث الأمر فى نطاق القانون .

نشكركم سلفاً على حسن تعاونكم .

أحمد الطاهر الزاوى
المستشار بالمحكمة العليا والمنتدب للتحقيق
السيد / قاضى التحقيق بمحكمة باريس الابتدائية .

بعد التحية .

أتشرف باحاطتكم بأننى قد ندبت من قبل الجمعية العمومية للمحكمة العليا بالجماهيرية الليبية ، للتحقيق فى حادث سقوط الطائرة نوع D . C . 10 التابعة لشركة الخطوط الفرنسية V . T . A فوق أراضى جمهورية النيجر من حوالى سنتين .

واذا أخطركم بذلك ، أبدى استعدادى الكامل للتعاون معكم فى إظهار الحقيقة ، ونطلب بهذه المناسبة . موافاتنا بصورة من التحقيقات التى تمت بخصوص الحادث المذكور وبما تجمع لديكم من الادلة أو الاستدلالات الجنائية التى أدت إلى إتهام بعض الليبيين المشتبه فيهم بأن لهم دوراً فى الحادث المذكور .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمود احمد مرسى
المستشار بالمحكمة العليا

بيان مشترك

بدعوة من السيد فنيك أدامى رئيس الوزراء لجمهورية مالطا قام الأخ أبو زيد عمر دوردة أمين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بزيارة الى مالطا فى الفترة ما بين 10 ـ 11 من جمادى الآخرة 1401 من وفاة الرسول الموافق 16 ـ 17 / 12 / 1991 م .

وخلال هذه الزيارة عُقدَتْ اجتماعات بين الجانبين ، العربى الليبى والمالطى تناولت الوضع الدولى الراهن بشكل عام والقضايا التى تهم البلدين الصديقين بشكل خاص ، كما بحث الجانبان العلاقات المتميزة والتعاون الثنائى فى مختلف المجالات

وقد عبر الجانبان عن ارتياحهما للتطور المستمر فى علاقاتهما الوثيقة وتعاونهما المثمر ، وأكدا تصميمهما على تعزيز هذه العلاقات وتوسيع مجالات التعاون ، وأتفقا على ان تعقد اللجنة الاقتصادية المشتركة اجتماعها قبل نهاية هذا الشهر لوضع الصيغ التنفيذية اللازمة للتطوير المتفق عليه فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وكذلك برنامج التعاون للعام 1992 م .

وناقش الجانبان فى محادثاتهما خاصة الوضع الدولى والمتغيرات السريعة الجارية فى اوروبا وتأثيرها فى حوض البحر المتوسط ، كما تبادلا وجهات النظر حول التطورات فى حوض البحر الابيض المتوسط ، وأتفقا على اهمية التزام شعوبه بالعمل معا على تكريس مبادىء ميثاق الامم المتحدة ، والالتزامات الدولية ، والقضاء على كل مصادر التوتر ، والسعى لايجاد الظروف الملائمة لحفظ السلام والأمن ، وتطوير التعاون فى المنطقة .

وعبر الاخ أبوزيد عمر دورده أمين اللجنة الشعبية العامة عن ارتياحه لقبول عضوية مالطا الكاملة فى منتدى غرب المتوسط وهو الإطار الذى تلتزم الدولتان بالعمل من خلاله لتحقيق الرفاهية والتفاهم بين شعوب هذه المنطقة وعبّر الطرفان عن ارتياحهما لسير وتطور العلاقات القائمة بين البلدين .

وخلال استعراضهما لمشروعات التعاون المشتركة الجارى دراستها ، والتى تحقق مصالح البلدين اتفقا على اتخاذ الاجراءات العاجلة التالية : -

- تجديد اتفاقية تزويد مالطا بالنفط للعام 1992 م .
- فتح السوق الاول العربى الليبى المالطى فى طرابلس يوم 30 / 12 / 1991 م .
- عقد اجتماع فى القريب العاجل لخبراء البلدين من اجل رفع توصياتهم

للسلطات المختصة فى الدولتين بناء على حكم محكمة العدل الدولية المتعلق برسم حدود الجرف القارى بين الدولتين .

هذا ، وفى شأن الحادث المؤسف الذى ادى الى سقوط الطائرة التابعة لشركة (بان امريكان) فوق لوكربى باسكتلندا (الرحلة 103) يؤكد الطرفان ما يلى :

أولا :

يؤكد الطرفان مجدداً موقفهما المبدئى والثابت ضد الارهاب بكل أشكاله وجميع صورة بما فيه ارهاب الدولة .

ثانيا :

يدين الطرفان أسلوب استخدام القوة والتهديد باستخدامها فى العلاقات بين الدول ويدعوان الى التقيد بميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولى .

ثالثا :

يؤكد الجانب المالطى أن نتائج التحقيقات التى أجريت أثبت عدم سفر أية حقيبة بدون مسافر على متن رحلة الخطوط الجوية المالطية رقم (KM 180) التى اتجهت الى فرانكفورت بتاريخ 21 / 12 / 1988 م .

وفى ختام اللقاءات بين الجانبين عبّر الجانب العربى عن اعتزازه بالحفاوة وحرارة الاستقبال اللتين لقيهما فى مالطا وهو مايعكس المستوى الذى وصلت الية علاقات الشعبين والبلدين الصديقين فى كل المجالات .

وقد وجه الأخ أبوزيد عمر دوردة أمين اللجنة الشعبية العامة الدعوة الى السيد ادى فنيك أدامى رئيس الوزراء المالطى لزيارة الجماهيرية ، وقد قبل السيد فنيك أدامى الدعوة على أن يحدد موعدها بالاتصالات المباشرة .

حرر فى 11 من جمادى الاخرة 1401 من وفاة الرسول الموافق 17 / 12 / 1991 م .

